

الفصل الثالث عشر

الاقتصاد الفلسطيني

نظرة عامة

رغم استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال عام 2011، وكذلك التطور الإيجابي في بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي، إلا أن هذا العام قد واكبه أيضا استمرار تعميق الاحتلال الإسرائيلي لسياساته وممارساته التي تعوق التنمية وتدمر القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال استمرار الاستيلاء والسيطرة الإسرائيلية على نحو 60 في المائة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونحو 85 في المائة من الموارد المائية الفلسطينية، مع مواصلة الحصار لنحو 1.6 مليون مواطن فلسطيني في قطاع غزة، ومنع وصول المزارعين لنحو 35 في المائة من أراضي القطاع الزراعية، وكذلك منع وصول الصيادين لنحو 85 في المائة من الحيز البحري للقطاع، إضافة للإغلاق وقطع التواصل الجغرافي بين الأراضي الفلسطينية، وتقييد حرية الحركة لنحو 2.4 مليون فلسطيني في الضفة الغربية.

وقد قدرت السلطة الوطنية الفلسطينية⁽¹⁾ قيمة الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة (القابلة للقياس) التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني جراء تلك القيود والممارسات الإسرائيلية خلال العام 2010 فقط بنحو 6.9 مليار دولار، (أي ما يمثل نحو 83.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه)، منها نحو 4.5 مليار دولار قيمة خسائر الاقتصاد الفلسطيني المترتبة على تقييد ومنع استخدامه لموارده المتاحة. كما قدرت منظمة الأونكتاد خسائر الاقتصاد الفلسطيني المترتبة فقط على قطع التواصل التجاري والاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 8.4 مليار دولار للفترة منذ منتصف عام 2007 حتى منتصف عام 2011. وهو ما يظهر العبء الملقى على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لتلك الممارسات والقيود الإسرائيلية، كما يظهر من جانب آخر القدرة المتاحة للاقتصاد الفلسطيني للإنجاز التنموي والاعتماد على الذات فور تخلصه من تلك القيود وسيطرته على موارده وقدراته، ورغم تمكن الاقتصاد الفلسطيني من تحقيق نمو حقيقي بالأسعار الثابتة للعام 2004 بلغ متوسطه 9.0 في المائة سنويا للفترة (2008 – 2011)، إلا أن هذا النمو لا يزال معتمدا على عوامل غير ذاتية، كما أنه يتسم بكونه غير منتج لفرص العمل، حيث أن هذا النمو لم يعتمد على زيادة الاستثمار للقطاع الخاص أو زيادة القدرات الإنتاجية والتصنيعية للاقتصاد، وهو الأمر الذي تتحمل مسؤوليته الممارسات التقييدية الإسرائيلية التي أعاققت إمكانية الحركة وفتت الأسواق، وذلك عبر نشر نحو 495 حاجز متنقل، ونحو 522 حاجز ثابت في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(1) السلطة الوطنية الفلسطينية – وزارة الاقتصاد الوطني، ومعهد الأبحاث التطبيقية "الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين" – أيلول/سبتمبر 2011. دراسة مقدمة إلى أعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التابعة للأمم المتحدة – التي عقدت في القاهرة (فبراير 2012).

كذلك فقد أظهرت تجربة الفترة التي تلت تولي السلطة الفلسطينية لمهامها منذ عام 1994 إلى نهاية عام 2011، التقليل الإسرائيلي المستمر لحيز السياسات المتاح للجانب الفلسطيني، وتآكل القدرات والقواعد الإنتاجية وتقلص الأراضي والموارد والهياكل الاقتصادية الفلسطينية، مقابل توسيع سيطرة الاحتلال الفعلية على القدرات الفلسطينية، وتحكمه في السقف المتاح لمخطط السياسات الفلسطينية، وهو التباين الذي يستحيل أن يفضي في أي وقت إلى تنمية وتطوير حقيقي للاقتصاد الفلسطيني.

التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية

التطورات الاقتصادية الكلية

الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مقوماً بالأسعار الجارية) من نحو 8.33 مليار دولار عام 2010 الى نحو 8.77 مليار دولار عام 2011 محققاً نمواً قدره 5.3 في المائة، ليرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2232 دولار محققاً نمواً قدره 2.1 في المائة، هذا في الوقت الذي سادت فيه التوقعات بأن تستمر معدلات النمو المرتفعة التي حققها الناتج في العام 2010، حيث حقق الناتج حينها نمواً قدره حوالي 24 في المائة، كما حقق متوسط نصيب الفرد من الناتج نمواً بلغ نحو 20.4 في المائة، إلا أن الأداء الاقتصادي قد خالف هذه التوقعات نتيجة تصعيد الاحتلال لمستويات قيوده المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك لتراجع قيمة المساعدات الدولية خلال العام 2011، الملحق (1/13).

كما ارتفعت قيمة الناتج القومي الإجمالي من نحو 8.93 مليار دولار عام 2010، الى نحو 9.46 مليار دولار عام 2011، محققاً نمواً قدره 5.9 في المائة، (مقارنة بنموه بمعدل 23.1 في المائة في عام 2010)، ليرتفع متوسط نصيب الفرد منه من نحو 2343.1 دولار في عام 2010 إلى نحو 2408.3 دولار في عام 2011 وما يمثل نمواً قدره نحو 2.8 في المائة، (مقارنة بنموه بمعدل 19.6 في المائة عام 2010). ويعزى الارتفاع المحقق في عام 2011 إلى تزايد صافي دخل عوامل الإنتاج لاسيما العمالة الفلسطينية في الخارج وصافي دخل الملكية.

من جانب آخر فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 (مقوماً بالأسعار الثابتة للعام 2004) لتبلغ قيمته نحو 6.32 مليار دولار محققاً نمواً قدره نحو 10.2 في المائة، فيما ارتفعت قيمة الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام 2004 الى نحو 6.91 مليار دولار، محققاً نمواً قدره 9.9 في المائة، وهو الأمر الذي أدى لنمو متوسط نصيب الفرد من كلا الناتجين بمعدل 6.6 في المائة لأول ونحو 7.1 في المائة للثاني⁽³⁾.

(3) المصدر: سلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية - ابريل 2012 - فلسطين رام الله - 2012. تشير التقديرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 بالأسعار الثابتة بنحو ضعف معدل نموه بالأسعار الجارية (تقريباً)، وهو الأمر المرتبط بانخفاض سعر الصرف الخاص بالشيكول مقابل الدولار، حيث يتم تحويل البيانات الإحصائية من الشيكول الإسرائيلي إلى الدولار، حيث شهدت تلك الفترة تراجع معدل سعر الصرف خلال العام بحوالي 5 في المائة، إضافة إلى ان بيانات العام 2011 أولية عرضة للتدقيق والتعديل.

ومع ذلك يبقى النمو معتمداً على تدفق المساعدات الدولية والتوسع في الانفاق العام، كما أنه لم يسهم بشكل فاعل في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني. فرغم تحقيق الاقتصاد الفلسطيني معدلات نمو (حقيقية) خلال الفترة 2008 – 2011، إلا أن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة، بما يدل على أن هذا النمو مجرد تعافي من مستوى متدن ولم يغير أو ينعكس على الواقع المتردي وأفاق التنمية طويلة الأجل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو الأمر المرتبط باستمرار وجود العقبات الإسرائيلية التي تعترض نشاط القطاع الخاص والنشاط الانتاجي الفلسطيني. هذا إضافة لتركز ذلك النمو في قطاع غزة الذي حقق ناتجه المحلي نمواً بنحو 25 في المائة كمتوسط للعامين 2010 – 2011، وهو النمو الذي يأتي بعد تراجع تراكمي بمعدل 30 في المائة للفترة 2006-2009، وقد ارتكز هذا النمو على نشاط قطاع البناء والتشييد (إعادة بناء ما دمره العدوان الاحتلال الإسرائيلي على القطاع خلال الفترة 2008/12/28 حتى 2009/1/18)، علماً أن تكلفة استيراد مواد البناء ما زالت عالية نتيجة استمرار الحظر الإسرائيلي المفروض على استيراد مواد ومستلزمات البناء (باستثناء ما تستورده المنظمات الدولية)، والاضطرار لاستيراد هذه المواد بتكلفة أعلى عبر الطرق غير الرسمية.

الاستثمار

واجه الاقتصاد الفلسطيني عام 2011 تراجعاً في قيمة الاستثمار الإجمالي وكذلك في نسبته للناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمته نحو 1.49 مليار دولار مقابل بلوغها نحو 1.54 مليار دولار عام 2010، مع تراجع نسبته للناتج من نحو 18.5 في المائة إلى نحو 16.9 في المائة للعامين 2010، 2011 على التوالي. وهو التراجع الناجم عن تراجع الاستثمار العام بنحو 45.9 في المائة لتبلغ قيمته نحو 322 مليون دولار في عام 2011. وقد أسهم في الحد من الأثر السلبي لتراجع قيمة الاستثمار العام نمو الاستثمار الخاص بمعدل نحو 37 في المائة لتبلغ قيمته نحو 1.2 مليار دولار خلال عام 2011، ومن ثم ارتفاع أهميته النسبية في إجمالي الاستثمار من 55.1 في المائة في عام 2010 إلى 78.3 في المائة في عام 2011. وهذا الأداء ينسجم مع الأزمة التي واجهتها الموازنة الفلسطينية خلال العام 2011 من تراجع مستويات المساعدات الدولية المقدمة للاقتصاد الفلسطيني، كذلك يلاحظ في هذا العام ارتفاع وتيرة الاستثمار الخاص لاسيما في مجال الاستثمار العقاري وخاصة في قطاع غزة، حيث ارتفع معدل نمو الاستثمار الخاص من 19.5 في المائة في عام 2010 إلى 37.0 في المائة في عام 2011، ومع ذلك يبقى حجم هذا الاستثمار وكذلك نوعيته (اقتصاره على قطاع البناء وأنشطته) غير كافيين ولا يتناسبان مع متطلبات واحتياجات الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من تخلف بنيته الأساسية والإنتاجية بفعل عقود الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967.

الاستهلاك

يتسم الاقتصاد الفلسطيني بكونه اقتصاد استهلاكي منكشف على الخارج (لاسيما على الاقتصاد الإسرائيلي)، وذلك بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي شوهدت وفلصت من القدرات الإنتاجية الفلسطينية، وأنشأت آليات متنوعة لربط

دورتي الدخل والنتاج في الاقتصاد الفلسطيني بالإنفاق الاستهلاكي دون الإنفاق الاستثماري، لاسيما وأن هذا الإنفاق يمول جزء كبير منه من مصادر خارجية (المساعدات الدولية وتحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج لاسيما في الاقتصاد الإسرائيلي)، حيث شهد عام 2011 ارتفاع قيمة الاستهلاك الإجمالي لتبلغ قيمته نحو 10.46 مليار دولار، وهو ما يمثل نموا قدره 1.9 في المائة، وذلك مقابل نمو هذا الاستهلاك بنحو 14.5 في المائة في عام 2010 وتراجع نسبته للنتاج المحلي الإجمالي من نحو 123.2 في المائة في عام 2010 إلى نحو 119.3 في المائة في عام 2011 (وهو أقل معدل يتم تحقيقه منذ 12 عام). ومع ذلك فهو معدل لا يزال يعبر عن قصور الناتج المحلي الإجمالي عن مواجهة الاستهلاك الكلي للمجتمع الفلسطيني، كما أنه يأتي في ظل الأزمة المالية التي واجهتها السلطة الفلسطينية عام 2011 والتي أدت لتراجع معدل نمو الاستهلاك العام من نحو 16.1 في المائة عام 2010 إلى نحو 5.4 في المائة عام 2011. وكذلك في ظل استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، والتي تتسبب في خفض مستويات الدخل القابل للإنفاق أو زيادة مستويات الاحساس بعدم الأمان ومن ثم ترشيد الإنفاق الاستهلاكي لدى الأسر الفلسطينية. حيث تراجع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص من نحو 14.1 في المائة عام 2010 إلى نحو 1.0 في المائة عام 2011. في المقابل تزايدت أهمية ووتيرة نمو الاستهلاك العام الفلسطيني، على حساب أهمية ووتيرة نمو الاستهلاك الخاص، وهو ما يمثل تحول في بنية الاقتصاد الفلسطيني عبر تراجع الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي الخاص، مقابل تزايد الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي العام، بشكل يدل بوضوح على ما تسببت فيه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من تدمير القطاع الخاص الفلسطيني والتعويل على القطاع العام والإنفاق العام لدفع النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمعتمد في تمويله على عوامل خارجية غير قابلة للتنبؤ.

التطورات الاجتماعية (السكان - القوى العاملة)

تشير التقديرات الفلسطينية إلى ارتفاع عدد الفلسطينيين في العالم عام 2011 ليلعب نحو 11.22 مليون نسمة، منهم نحو 1.4 مليون نسمة داخل الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها عام 1948، ونحو 4.9 مليون فلسطيني في الدول العربية، والباقي في الدول الأجنبية، وقد بلغ عدد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 نحو 3.93 مليون نسمة، ليرتفع معدل النمو السكاني من 2.9 في المائة عام 2010 إلى 3.0 في المائة عام 2011، ليستمر ارتفاع الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من 672 فرد لكل كيلو متر مربع في عام 2010، إلى 693 فرد لكل كيلو متر مربع في عام 2011. ومن المعروف أن هذه المعدلات تأتي في ظل المنع أو التقييد الإسرائيلي للاستخدام الفلسطيني لنحو 60 في المائة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعند أخذ المساحة الفعلية المتاحة للاستخدام. فمن المؤكد أن أزمة ارتفاع معدلات الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ستشدد لاسيما في قطاع غزة، حيث ستبلغ فعليا نحو 5776 فرد لكل كيلو متر مربع.

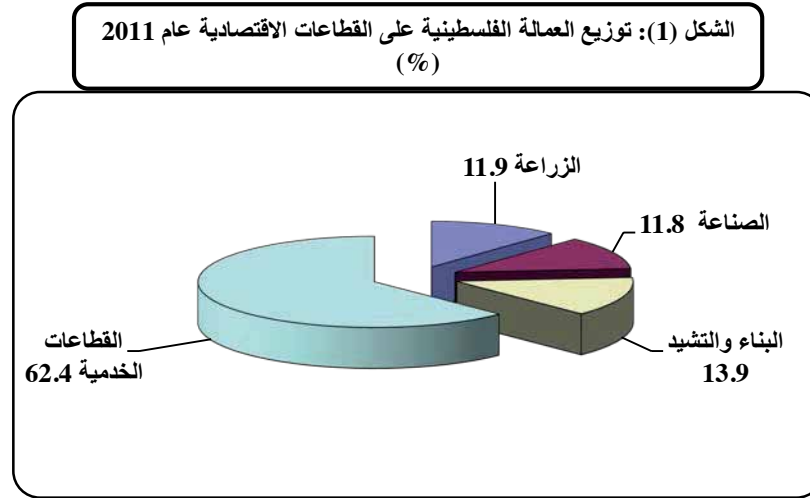
وبشكل عام تصنف الأراضي الفلسطينية المحتلة طبقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان بكونها من الدول ذات الكثافة العالية لاسيما في قطاع غزة المتوقع أن يصل معدل الكثافة فيه عام 2025 إلى نحو 6850 فرد لكل كيلو متر مربع،

وهو يفرض العديد من التحديات على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني وكذلك على السلطة الفلسطينية، لاسيما فيما يتعلق بتوفير خدمات البنية الأساسية (المياه والكهرباء والصرف الصحي) والصحة والتعليم وفرص العمل.

وفيما يتعلق بسوق العمل الفلسطيني، فقد تراجعت نسبياً معدلات المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر من نحو 41.51 في المائة عام 2010، إلى 41.10 في المائة عام 2011، كما احتفظت المشاركة بالنسبة للرجال والنساء بمعدلاتها التي سادت خلال السنوات الثلاث الماضية والتي قدرت بنحو 67.0 في المائة للرجال ونحو 15.0 في المائة للنساء، ويلاحظ أن نسبة مشاركة النساء لانتزاع متدنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما يرجع بشكل أساسي إلى قيود الاحتلال التي تحول دون زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ولسوق العمل الفلسطيني، بما يثبط من همم الملتحقين الجدد. كما شهدت القوى العاملة نمواً بنحو 8.5 في المائة في عام 2011، ليلعب عددها نحو 1.1 مليون فرد، وهو النمو القابل للاستمرار نظراً لاستمرار اتساع الهرم السكاني الفلسطيني باتساع قاعدته السكانية ومستوى فتوته، حيث بلغت نسبة السكان أقل من 15 عام عام 2011 نحو 40.8 في المائة، كما ارتفع عدد العاملين الفلسطينيين من 744.0 ألف عامل عام 2010 إلى 836.9 ألف عامل عام 2011، لتتراجع معدلات البطالة من 23.7 في المائة في عام 2010 إلى 20.9 في المائة في عام 2011. كذلك أظهرت المؤشرات تراجع معدلات البطالة بمفهومها الموسع (الذي يأخذ في اعتباره عدد الأفراد المحبطين) من نحو 30.0 في المائة عام 2010 إلى نحو 27.7 في المائة عام 2011، وقد كان لقطاع غزة الدور المحوري في استيعاب الزيادة في أعداد العاملين ومن ثم التراجع في معدلات البطالة، حيث تراجعت البطالة في القطاع من 37.4 في المائة عام 2010 إلى 30.8 في المائة عام 2011، ويمكن إيعاز الجزء الأكبر من هذا التراجع إلى أنشطة البناء والتشييد في القطاع، سواء لمؤسسات الأمم المتحدة أو للأفراد. ومع ذلك تبقى كافة تلك المعدلات عالية وتندرج بمخاطر جسيمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي إضافة لمخاطر فقدان المهارة، بما يسبب أضراراً بالغة طويلة الأجل على رأس المال البشري في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كذلك شهد عام 2011 ارتفاعاً نسبياً في أعداد العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث ارتفع عددهم من 78.1 ألف عامل عام 2010 إلى 83.5 ألف عامل عام 2011، مع تراجع نسبتهم لإجمالي عدد العاملين من نحو 10.5 في المائة إلى نحو 10.0 في المائة خلال الفترة نفسها. وقد جاء ذلك بالتوازي مع ارتفاع عدد العمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي من نحو 665.8 ألف عامل عام 2010 إلى 753.4 ألف عامل عام 2011، حيث استحوذ قطاع الخدمات (بخلاف الخدمات الحكومية) على النسبة الأكبر من العمالة (41.0 في المائة)، (بمعدل 34.3 في المائة في الضفة الغربية، وبمعدل 55.2 في المائة في قطاع غزة. كما بلغت نسبة العاملين في القطاع الحكومي والمؤسسات العامة 22.7 في المائة، من إجمالي عدد العاملين بمعدل 15.4 في المائة في الضفة الغربية و41.7 في المائة في قطاع غزة، وهي النسب التي تبرز ارتفاع الوزن النسبي للأنشطة الخدمية وللقطاع الحكومي في قطاع غزة، بما يظهر ما قادت له ممارسات وسياسات الحصار والتقييد المفروضتين من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وإن لم يمنع هذا من التراجع النسبي لإجمالي مساهمة القطاعات الخدمية في العمالة من 63.7 في المائة عام 2010 إلى 62.4 في المائة عام 2011، لحساب ارتفاع محدود في مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية، حيث توزعت العمالة الأخرى على قطاعات الزراعة

والصناعة والبناء بواقع 11.9 في المائة ، 11.8 في المائة، 13.9 في المائة على التوالي، مقارنة بتوزيعها بمعدلات 11.8 في المائة ، 11.4 في المائة ، 13.2 في المائة من القطاعات السابقة لعام 2010، الشكل (1).



المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية - سلطة النقد الفلسطينية- استنادا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء - تقديرات أولية لعام 2011 - رام الله - مايو 2012.

كما أظهرت البيانات الإحصائية⁽⁴⁾ استمرار تفاوت أجر العامل فيما بين قطاع غزة والضفة الغربية والاقتصاد الإسرائيلي، حيث بلغ متوسط الأجر اليومي للعامل 17.2 دولار، 22.8 دولار ، 43.7 دولار لكل منهم على التوالي. وعند الأخذ في الاعتبار اقتصار العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي على العاملين من الضفة الغربية، إضافة لارتفاع أجر العامل في الضفة الغربية وكذلك في الاقتصاد الإسرائيلي مقارنة بنظيرهما في قطاع غزة، إضافة لارتفاع معدلات البطالة في القطاع عن نظيرتها في الضفة الغربية، فإن هذا يوفر سببا ومبررا لتفاوت معدلات الفقر ومستويات الإنفاق والدخل فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

من جانب آخر فقد شهد عام 2011 استمرار تفشي معدلات الفقر والاعتماد على المساعدات بين قطاعات واسعة في المجتمع الفلسطيني، لاسيما في قطاع غزة وفي منطقة الاغوار والقدس الشرقية، وباقي المناطق المعزولة خلف جدار الفصل العنصري الذي تقيمه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث عانى نحو 26 في المائة من أبناء الشعب الفلسطيني لفقر عام 2011 كما عانى نحو 33 في المائة من انعدام الأمن الغذائي، ليبليغ عدد الفلسطينيين المصنفين ضمن الشرائح المعتمدة على المساعدات الدولية في مجال الأمن الغذائي نحو 1.4 مليون فلسطيني، منهم 800 ألف فلسطيني يتلقون المساعدات من برنامج الغذاء العالمي، ونحو 840 ألف فلسطيني يتلقون مساعداتهم من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) ، هذا بخلاف أشكال المساعدات الدولية الأخرى، لاسيما في مجال مكافحة الفقر والتوظيف

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - "أوضاع العمالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة" - يناير 2012.

المؤقت، وهي الجهود التي ساهمت مجتمعة في التخفيف نسبياً من حدة أزمات البطالة والفقر وإنعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال عام 2011⁽⁵⁾.

التطورات القطاعية

الزراعة

حقق الناتج الزراعي نمواً واضحاً عام 2011 بلغ نحو 12.1 في المائة، حيث ارتفعت قيمته من نحو 430 مليون دولار في عام 2010 إلى نحو 482 مليون دولار في عام 2011، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 5.2 في المائة في عام 2010 إلى 5.5 في المائة في عام 2011، ورغم هذا التحسن النسبي، فتبقى مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي متدنية مقارنة بالاحتياجات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك مقارنة بإنتاج هذا القطاع في العقود السابقة والذي كان يوفر الغذاء لنحو 25 في المائة من أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث استمر الحظر الإسرائيلي المفروض على استخدام نحو 24 في المائة من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة، والتي تمثل نحو 35 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الأعلى خصوبة في قطاع غزة⁽⁶⁾ بما زاد من كلفة وأعباء عمليات الإنتاج الزراعي، كما استمر تقييد الاستخدام والمصادرة لنحو 60 في المائة من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، لصالح استمرار التوسع الاستيطاني، إلى غير ذلك من الإجراءات التي تهدف في محصلتها الاستيلاء على الموارد الفلسطينية والحيلولة دون تمكين الشعب الفلسطيني من الاستفادة الحالية أو المستقبلية من تلك الموارد.

وفيما يتعلق بمحصول الزيتون والزيت المستخرج منه، والذي يمثل بدوره المحصول الاستراتيجي الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني، فقد تراجع كمية الزيت المستخرج من الزيتون المدروس بمعدل 13.0 في المائة لتبلغ نحو 20.7 الف طن فقط عام 2011، مع تراجع كمية الزيتون المدروس بنحو 8.4 في المائة، وهي المؤشرات التي لا تتناسب مع القدرات والطاقات الفعلية التي تمتلكها الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي يتم تعطيلها من قبل الاحتلال الإسرائيلي وممارساته لاسيما تجريف الأراضي واقتلاع الأشجار وتدمير المحاصيل أو إتلافها، أو إعاقة عمليات حصد الثمار أو تعبئتها أو نقلها من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك. هذا إضافة لاستمرار تعرض قطاع الصيد البحري للاستهداف المباشر من قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث استمر التقليل الإسرائيلي للمنطقة المصرح بها للصيد على ساحل قطاع غزة بـ 3 ميل بحري فقط رغم سماح اتفاقية أوسلو بـ 20 ميل بحري، (علماً بأن الواقع قد أظهر استهداف الصيادين

⁽⁵⁾ المصدر : الأمم المتحدة - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد): التقرير الدوري حول المساعدة المقدمة من الاونكتاد إلى الشعب الفلسطيني والتطورات التي شهدتها اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة، أغسطس 2011.

⁽⁶⁾ المصدر : الامم المتحدة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي - تقرير مقدم الى الدورة رقم 66 للعام 2011، - البند 62 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا - اسكوا. الامم المتحدة - 2011.

وقواربهم على مسافات أقل كثيراً من 3 ميل بحري)، بما أدى لنقص الانتاج والدخل والنواتج لهذا القطاع وتحول ما يقارب ثلثي العاملين فيه إلى صفوف العاطلين المعتمدين على تلقي المساعدات الإنسانية.

الصناعة

شهد عام 2011 نمو الناتج الصناعي بنحو 5.2 في المائة لتبلغ قيمته نحو 1.1 مليار دولار، الا ان هذا النمو لم ينعكس على تحسن نسبة الناتج الصناعي للناتج المحلي الاجمالي، حيث استقرت عند مستواها المتحقق عام 2010 والذي بلغ نحو 12.6 في المائة، وهو ما جاء نتيجة استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على الاستيراد والعدوان والاستهداف المباشر للبنية الانتاجية الفلسطينية، إضافة للقيود والاعاقات الخاصة بالحركة بالنسبة لتداول الخامات ومستلزمات الانتاج وكذلك المنتجات النهائية، وهي الممارسات التي تعوق عملية الانتاج وترفع من كلفة المنتجات الفلسطينية وتراجع مستويات تنافسيتها في السوق المحلي والأسواق الخارجية، وعلى ضوء ما سبق يشير تحليل هيكل تكاليف الصناعة الفلسطينية إلى استحواذ تكلفة مستلزمات الإنتاج على نسبة 82 في المائة من إجمالي تكاليف الانتاج في المتوسط.

وفي ظل استمرار معاناة القطاع الصناعي الفلسطيني من تداعيات وتأثيرات قيود الاحتلال الإسرائيلي الممتدة منذ العام 1967 وحتى وقتنا الراهن الممتدة في الارتباط بالسوق الإسرائيلي وصغر حجم المؤسسات الصناعية وضعف البنية التحتية وغياب مصادر التمويل ومحدودية الموارد، فقد استمر اعتماد الصناعات الفلسطينية في تنافسيتها على متغير الأسعار وليس الجودة. وقد أدى هذا الأمر تلقائياً لحساسية تنافسية المنتج الفلسطيني لتغير تكاليف الانتاج التي تتأثر بدورها بسياسة الاغلاقات وتقييد الاستيراد وارتفاع كلفة الخامات ومدخلات الانتاج، والتي أدت في النهاية الى تآكل القدرة التصنيعية وتخلف تكنولوجيا الصناعات الفلسطينية. وقد رصد صندوق النقد الدولي في تقريره (مايو 2011) اقتران التراجع الاقتصادي الفلسطيني (الحقيقي) خلال العقدين الماضيين بتراجع المستوى التكنولوجي للصناعات الفلسطينية بسبب تراجع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنحو 0.5 في المائة خلال هذين العقدين. وطبقاً لتقديرات الصندوق فإنه لو استمر نمو الإنتاجية الكلية بذات المعدلات التي كانت تسود الاراضي الفلسطينية منذ عقدين، لزد متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج الحقيقي بنحو 88 في المائة مقارنة بالمستوى المتحقق حالياً، (وهو الأمر المرتبط بما قامت به سلطات الاحتلال الاسرائيلي من سياسات وممارسات واجراءات استهدفت تدمير وإعاقة نمو وتطور القطاعات الانتاجية الفلسطينية منذ ذلك الحين حتى وقتنا الراهن).

البناء والتشييد

شهد عام 2011 تحسناً لافتاً في أداء وناتج قطاع البناء والتشييد الذي ارتفعت قيمة ناتجه من نحو 365.2 مليون دولار عام 2010 الى نحو 982.1 مليون دولار عام 2011، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لأعلى مستوى

لها منذ عام 1999 حيث بلغت 11.2 في المائة مقابل بلوغها نحو 4.4 في المائة في عام 2010، وهو النشاط الذي تركز في جزءه الأكبر في قطاع غزة. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا النمو يعود إلى التخفيف النسبي للحصار والقيود الإسرائيلية المفروضة على إدخال مواد البناء لصالح بعض مؤسسات الأمم المتحدة لتنفيذ عدد من مشروعاتها، كما يعود إلى نشاط الاستثمار الخاص في القطاع للأفراد وكذلك للمؤسسات في المجال العقاري للتأهيل أو للتجديد أو لإعادة البناء. وتشير التقديرات إلى مساهمة أنشطة البناء والتشييد بنحو 82 في المائة من نمو التكوين الرأسمالي الفلسطيني خلال عام 2011، وهي الجهود المستحقة والمعطلة منذ سنوات، وذلك اعتماداً على تزايد قدرة السوق السوداء والأسواق غير المنظمة في قطاع غزة على تزويد السوق الفلسطيني المتعطل للاعمار بمستلزمات ومواد البناء، لوجود نحو 300 نفق يتم عبرها إدخال هذه المواد. حيث أدى كل ذلك لانطلاق عمليات البناء والترميم للمنازل والمؤسسات والطرق والمرافق، بوتيرة سريعة (مقارنة بسنوات الحصار السابقة)، تعبر عن استحقاقات السنوات السابقة، أكثر مما تعبر عن نشاط استثماري مستدام في هذا القطاع. ويكفي للتدليل على ذلك الإشارة لاحتياج المجتمع الفلسطيني لنحو 400 ألف وحدة سكنية خلال السنوات العشر القادمة، لتلبية الطلب المحلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة والقدس، لمواجهة التزايد الطبيعي للسكان إضافة للاستحقاقات المتراكمة المرحلة من السنوات السابقة. علماً بأن قطاع غزة وحده بحاجة إلى نحو 180 ألف وحدة سكنية (بكلفة تقديرية بنحو 5 مليار دولار)⁽⁷⁾، كما أن نحو 72 في المائة من الاسر الفلسطينية ستكون بحاجة لوحدة سكنية جديدة خلال العقد القادم، علماً بأن 37 في المائة فقط من تلك الاسر لديها القدرة على تمويل عملية البناء، ما يبرز التحديات الكبيرة أمام قطاع البناء والتشييد، ودور معوقات الاحتلال الاسرائيلي في عرقلة هذا النشاط (الذي يمثل بدوره اداة هامة لمقاومة التوسع الاستيطاني الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة)، كما يبرز من جانب اخر وجود آفاق واسعة للاستثمار والتشغيل والنمو لهذا القطاع الحيوي وكذلك للاقتصاد الفلسطيني حال ازالة تلك القيود والمعوقات الاسرائيلية.

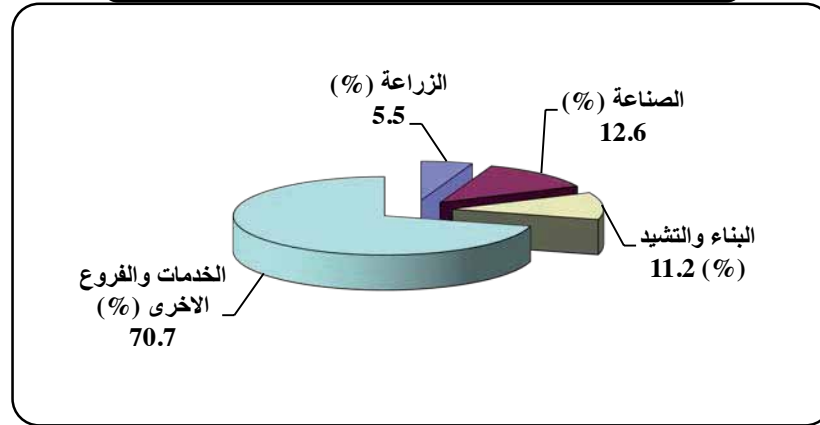
الخدمات

تراجعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملحوظ خلال عام 2011، وذلك كنتيجة أساسية للنمو الكبير الذي شهده قطاع الانشاءات وللتحسن النسبي لاداء ومساهمة القطاع الصناعي (لاسيما في مجال صناعات البناء)، حيث تراجعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج من 77.8 في المائة في عام 2010، إلى 70.7 في المائة في عام 2011، مع تراجع القيمة المضافة للقطاع بنحو 4.5 في المائة، مقابل نموه عام 2010 بنحو 24.6 في المائة، وهو النمو الذي جاء حينها مستنداً للنمو المستمر للنشاط الحكومي والإدارة العامة والنشاط التجاري، وهو الأمر الذي تعطل نسبياً في عام 2011. كذلك أسهم في هذا الأداء ما واجهه القطاع السياحي من تراجع، فطبقاً للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (مايو 2012)، فقد تراجع عدد النزلاء من 577 ألف نزيل عام 2010 إلى 507 ألف نزيل عام 2011 بتراجع قدره 12.1 في المائة، مع تراجع عدد لياالي المبيت من 1.25 مليون ليلة عام 2010 إلى

(7) المصدر : وكالة فلسطين برس . " تقرير حول الوضع الإسكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحدياته " www.palpress.co.uk - 14 ديسمبر 2011.

1.24 ليلة عام 2011، وهو الأمر الذي دفع الى تراجع معدلات الاشغال للغرف من 35 في المائة عام 2010 الى 26.4 في المائة عام 2011⁽⁸⁾.

الشكل (2) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي عام 2011



المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية - سلطة النقد الفلسطينية- استنادا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء - تقديرات أولية لعام 2011- رام الله - مايو 2012.

القطاع المصرفي

حقق القطاع المصرفي نمواً نسبياً في عام 2011، وان كان أقل مما تحقق في العام السابق، حيث ارتفعت قيمة الموجودات إلى نحو 9.11 مليار دولار عام 2011، وهو ما يمثل نمواً قدره 5.8 في المائة مقابل 6.4 في المائة في عام 2010، كما ارتفعت نسبتها للناتج المحلي الاجمالي من نحو 103.3 في المائة في عام 2010 الى نحو 103.9 في المائة في عام 2011.

كما حققت الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني نمواً بلغ نحو 2.2 في المائة لتبلغ قيمتها نحو 6.78 مليار دولار في عام 2011، مقابل 10.9 في المائة في عام 2010، مع تراجع نسبتها للناتج المحلي الإجمالي من نحو 79.6 في المائة في عام 2010 إلى نحو 77.3 في المائة في عام 2011، وهو التراجع المرتبط بالاضطراب الذي اصاب الموازنة الفلسطينية ومن ثم دورة الدخل في الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2011 من خلال تراجع المساعدات الدولية وكذلك عدم انتظام سداد إسرائيل لإيرادات المقاصة.

(8) المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : النشاط الفندقي في الاراضي الفلسطينية المحتلة" بيان احصائي - فلسطين - رام الله - 2 مايو 2012.

تعتبر فلسطين من البلدان ذات التاريخ السياحي العريق نظراً لموقعها الجغرافي المتميز، ومكانتها الروحية المقدسة، لدى جميع الطوائف الدينية، وصناعة السياحة فيها معروفة منذ القدم، لكن قوات الاحتلال الإسرائيلي سعت منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية إلى طمس المعالم التاريخية الفلسطينية التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه، وجراء ذلك تضرر قطاع السياحة الفلسطيني، وأصبح يعمل أقل كثيراً من طاقاته ومقدراته الحقيقية.

وفيما يتعلق بدور القطاع المصرفي التمويلي فقد حققت التسهيلات الائتمانية نمواً بلغ نحو 23.3 في المائة عام 2011 لترتفع قيمتها من نحو 2.88 مليار دولار في عام 2010 إلى نحو 3.55 مليار دولار في عام 2011، إلا أن الأمر اللافت هو ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع من نحو 43.5 في المائة عام 2010 إلى نحو 52.4 في المائة في عام 2011 وهو أفضل معدل يتم تحقيقه منذ تأسيس سلطة النقد الفلسطينية في عام 1994. وهو الأمر المرتبط بنجاح سياسات وإجراءات سلطة النقد الفلسطينية، حيث استهدفت السلطة الوصول بهذه النسبة منذ بضع سنوات إلى 45.0 في المائة، وتخفيض نسبة التوظيف الخارجي بحيث لا تتجاوز 55.0 في المائة من إجمالي قيمة الودائع، وهو المعدل الذي تم تجاوزه لأول مرة في عام 2011، كما ارتفعت قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من نحو 2.04 مليار دولار إلى نحو 2.45 مليار دولار خلال الفترة نفسها، وإن لم يمنع هذا من تراجع نسبتها لإجمالي التسهيلات من نحو 71.0 في المائة إلى نحو 69.0 في المائة لذات العامين. وبالإشارة لبلوغ متوسط نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص لإجمالي الائتمان نحو 75.6 في المائة للفترة 1999-2011، يظهر تراجع الأهمية النسبية للائتمان المقدم للقطاع الخاص في عام 2011، مما يدل على تردي المناخ العام للاستثمار ونشاط القطاع الخاص.

كما شهد عام 2011 استمرار جهود سلطة النقد الفلسطينية لوضع وتنفيذ الإجراءات الهادفة لتطوير آليات عمل الجهاز المصرفي الفلسطيني، وذلك استكمالاً لخطواتها المنجزة في عام 2010 (إطلاق الرقم الائتماني، وتطبيق نظام المدفوعات الوطني، ورفع رأس مال المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة). كما سجلت خطوات ملموسة لمواجهة أحد أخطر الأزمات التي هددت القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، وهي مشكلة أو أزمة الشيكات المرتجعة التي بلغت نحو 500 مليون دولار، وهي الخطوات التي أدت لتراجع هذه القيمة بنسبة 27 في المائة منذ ابريل حتى ديسمبر 2011.

التجارة الخارجية

تراجع حجم التجارة الفلسطينية خلال عام 2011، بمعدل بلغ نحو 9.9 في المائة، مقابل 9.2 في المائة في عام 2010، حيث تراجع قيمة الصادرات بنحو 11.8 في المائة لتبلغ قيمتها نحو 1.0 مليار دولار، وقد جاء هذا التراجع نتيجة استمرار حظر التصدير من قطاع غزة (باستثناء بعض شحنات الزهور والتوت الأريزي، إضافة لاستمرار تطبيق العمل بنظام البوابات عبر جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، الأمر الذي أدى لرفع كلفة النقل (حال السماح أساساً بالعبور) وفرض تكاليف إضافية تخفض تنافسية المنتج الفلسطيني. من جانب آخر تراجع الواردات بنحو 9.4 في المائة، لتبلغ قيمتها نحو 4.19 مليار دولار، وقد أسهم في تراجع الواردات الفلسطينية، استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة (الذي خفف نسبياً على الواردات منذ يونيو 2010)، إضافة لضعف القدرة على الرصد الموثق للعديد من عمليات الاستيراد التي تتم في القطاع خارج الاقتصاد المنظم، علاوة على استجابة المواطن الفلسطيني الإيجابية للقانون وللحملات الشعبية الفلسطينية لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية المتدفقة للسوق الفلسطيني (المرحلة الأولى 2010) وكذلك المنتجات الإسرائيلية الصنع، (المرحلة الثانية - حملة بادر لمقاطعة المنتجات

الاسرائيلية 2011)، واستبدالها باستهلاك المنتجات الفلسطينية، هذا كله إضافة للسماح بتصدير بعض منتجات قطاع غزة الزراعية الى الخارج.

وقد أدى كل ذلك لتراجع نسبة العجز التجاري للنتائج المحلي الاجمالي من نحو 41.7 في المائة عام 2010 الى نحو 36.2 في المائة عام 2011، إلا أن هذا لم يسمح بتحسين معدل تغطية الصادرات للواردات الذي تراجع من نحو 24.9 في المائة عام 2010 الى 24.2 في المائة عام 2011، وهو أحد المؤشرات التي تظهر تردي قدرات الاقتصاد الفلسطيني، وعجز قطاعاته الانتاجية على تلبية احتياجات ومتطلبات السوق المحلي. كما يظهر تحليل هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الفلسطيني استمرار ارتفاع نسبة الواردات بالنسبة لإجمالي حجم التجارة الفلسطينية، حيث ارتفعت هذه النسبة من 80.1 في المائة في عام 2010، الى 80.5 في المائة في عام 2011، علماً بأنه طبقاً للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي الفلسطيني للاحصاء (أبريل 2012)، فلا زالت الواردات الاستهلاكية هي المكون الاساسي لاكثر من ثلثي الواردات على حساب الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة.

كما استمرت السيطرة الاسرائيلية على التجارة الفلسطينية حيث لا يزال السوق الاسرائيلي المستوعب الأساسي لنحو 90 في المائة من الصادرات الفلسطينية (سلع ومواد أولية منخفضة القيمة المضافة)، كما أنها المصدر أو القناة لنحو 75 في المائة من الواردات الفلسطينية، ففي عام 2010، على سبيل المثال استحوذت التجارة الفلسطينية مع إسرائيل وغيرها على 74 في المائة من إجمالي حجم التجارة الفلسطينية، كما مثل العجز التجاري مع إسرائيل نحو 70 في المائة من إجمالي العجز التجاري الفلسطيني أي بما يتجاوز اجمالي قيمة التحويلات الجارية للاراضي الفلسطينية المحتلة البالغة نحو 2.7 مليار دولار، بما فيها المنح والمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية.

وقد أشارت التقارير الصادرة عن الأونكتاد (2011) والبنك الدولي (2002) إلى أن الصادرات الاسرائيلية للاقتصاد الفلسطيني ليست جميعها منتجات اسرائيلية، حيث يعود مصدر جزء منها لطرف ثالث، ثم يعاد تصديرها إلى الأراضي الفلسطينية كأنها منتجات اسرائيلية، والتي قدرت بنحو 58 في المائة من إجمالي الواردات الفلسطينية المسجلة باعتبارها واردات من إسرائيل، ما يعني أن قيمة الإيرادات الجمركية التي تحصلها إسرائيل عند دخول تلك المنتجات إليها، لا يتم تحويلها للسلطة الفلسطينية. وقد قدر متوسط قيمة تلك الإيرادات الجمركية المفقودة بنحو 500 مليون دولار سنوياً، وبما يمثل نحو 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وهي الإيرادات التي يمكن لها تغطية نحو ثلث عجز الموازنة الفلسطينية، هذا بخلاف الخسائر في الناتج والتوظيف اللذان كانا يمكن تحقيقهما لو أن هذه الموارد المالية قد اتجهت لحفز النشاط الاقتصادي الفلسطيني، حيث قدر الأونكتاد (2011)، أنه في حال تدفق هذه الموارد الإضافية لتمويل أنشطة الإنتاج الموجه للتصدير، فقد كان هذا سيدفع إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي بنحو 11 في المائة سنوياً، مع توفير عدد 45 ألف فرصة عمل إضافية بشكل سنوي، وهو الأمر الذي أكد الأونكتاد أنه يستلزم إنشاء آلية للتمييز الدقيق بين الواردات الحقيقية من إسرائيل (منتجات اسرائيلية) والواردات غير المباشرة من إسرائيل (منتجات مستوردة من طرف ثالث)، لعدم إهدار ذلك المورد الاقتصادي الذي يحرم منه الاقتصاد الفلسطيني لصالح الاقتصاد الإسرائيلي وخزيبته العامة.

الموازنة والإدارة العامة

واجهت الموازنة الفلسطينية خلال العام 2011 أزمات متكررة ، هددت مسارها واستقرارها، وكذلك استقرار باقي مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي والقطاعي - لاسيما مع الارتفاع في الأهمية النسبية للقطاع الحكومي والإدارة العامة بالنسبة للنشاط الاقتصادي، حيث بلغ حجم الموازنة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي نحو 42.0 في المائة كمتوسط سنوي للسنوات العشر الماضية⁽⁹⁾ - حيث شهد العام 2011 تراجع مستوى المساعدات الدولية لاسيما في النصف الأول من العام (وهو الاتجاه الذي توقع البنك الدولي استمراره في الأعوام القادمة)، كما شهد تعطيل إسرائيل تحويل إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية (لمرتين خلال العام)، وهو الأمر الذي تسبب في تراجع قدرة السلطة الفلسطينية على الإيفاء بالتزاماتها تجاه العاملين فيها البالغ عددهم نحو 180 ألف عامل يتولون اعادة نحو 25 في المائة من الشعب الفلسطيني. من جانب أثرت أوضاع الموازنة على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص (الموردين). مما يزيد من خطورة هذا الأمر قدرة الحكومة في التحكم في الجزء الأكبر من مصادر إيراداتها الشهرية. حيث أن متوسط الإنفاق الشهري للموازنة الفلسطينية يبلغ نحو 270 مليون دولار، من المصادر التالية (إيرادات المقاصة 120 مليون دولار، ضرائب على النشاط المحلي 50 مليون دولار، مساعدات دولية 100 مليون دولار)، وهو ما يعني أن السلطة الفلسطينية لا تملك السيطرة على نحو 81.5 في المائة من إيراداتها العامة. كما عانت الموازنة الفلسطينية من استمرار حرمانها من نحو 25 في المائة من قيمة الإيرادات العامة، نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة وفقد الإيرادات الضريبية المتأتية من الواردات المتدفقة للقطاع (في الأحوال العادية).

وفيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بالموازنة المالية للسلطة الفلسطينية للعام 2011، يلاحظ تحقيق الموازنة بعض الايجابيات والتي من أهمها تراجع قيمة الانفاق العام من نحو 3.258 مليار دولار عام 2010 الى نحو 3.245 مليار دولار عام 2011، بتراجع قدره 0.4 في المائة، مع تراجع نسبته للنتائج المحلي الاجمالي من نحو 39.1 في المائة في عام 2010 إلى نحو 37.0 في المائة في عام 2011. وقد أسفر عن هذا التراجع تمكن السلطة الفلسطينية من خفض وتقليص مستويات بند "صافي الإقراض"⁽¹⁰⁾، الذي تراجعت نسبته للانفاق العام من نحو 8.1 في المائة عام 2010 إلى نحو 4.3 في المائة عام 2011.

كما تمكنت الموازنة من ضبط نمو الانفاق الجاري (المتضمن سداد رواتب موظفي السلطة والنفقات التشغيلية والتحويلية) الذي ارتفعت قيمته من نحو 2.72 مليار دولار عام 2010 إلى نحو 2.81 مليار دولار عام 2011 (بمعدل

⁽⁹⁾ المصدر : تم احتساب هذا المعدل من قبل معد التقرير استنادا للبيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية للفترة 1999-2011. فلسطين - رام الله.

⁽¹⁰⁾ المصدر : World Bank, 2011 "sustaining Achievements in Palestinian institution – Building and Economic growth – Economic Monitoring", Report to the AD-HOC Liaison Committee- World Bank Sep.

يعكس بند صافي لإقراض المسددة من الموازنة لسداد الديون المستحقة على البلديات والهيئات الفلسطينية لصالح شركات الكهرباء والطاقة الإسرائيلية، والتي تقوم إسرائيل بخصمها تلقائيًا من مبالغ أموال المقاصة التي تحصلها إسرائيل على الواردات القادمة للأراضي الفلسطينية المحتلة من الخارج عبر الموانئ الإسرائيلية، وهي المبالغ التي يفترض أن يتم سدادها من البلديات لصالح الحكومة المركزية الفلسطينية.

نمو بلغ نحو 3.3 في المائة فقط، مقارنة بنموه بمعدل نحو 6.0 في المائة عام 2010). واستمر استحواذ بند الرواتب والأجور على الجزء الأكبر من الإنفاق الجاري حيث ارتفعت نسبته لاجمالي الإنفاق الجاري من 56.8 في المائة عام 2010 إلى 59.5 في المائة عام 2011، وهي الزيادة التي جاءت بصفة أساسية على حساب تراجع الأهمية النسبية لبند الإنفاق التحويلي (ذو الصبغة الاجتماعية والذي يوجه للطبقات غير القادرة في المجتمع الفلسطيني) الذي تراجع نسبته للإنفاق الجاري من 26.7 في المائة عام 2010 إلى 15.6 في المائة فقط عام 2010 (أقل معدل يتم تخصيصه للإنفاق التحويلي منذ عام 1999)، كما ارتفعت نسبة الإنفاق التشغيلي للإنفاق الجاري من 15.0 في المائة عام 2010 إلى 24.9 في المائة عام 2011. من جانب آخر فقد ارتفعت قيمة الإنفاق الاستثماري عام 2011 لتبلغ 294.5 مليون دولار محققة نموا قدره 7.1 في المائة، كما ارتفعت نسبته لإجمالي الإنفاق العام من 8.4 في المائة إلى 9.1 في المائة، مع ارتفاع نسبته للنتائج المحلي الاجمالي من 3.3 في المائة إلى 3.4 في المائة لذات العاملين، ورغم ايجابية نمو الإنفاق الاستثماري التطويري، إلا أنه لا يزال بحاجة للنمو بوتيرة أسرع لتتناسب مع احتياجات الاقتصاد الفلسطيني.

كذلك فقد بلغت القيمة الإجمالية للإيرادات العامة (بما فيها المنح والمساعدات)، نحو 3.160 مليار دولار عام 2011، متراجعة بنسبة 1.4 في المائة، وهو التراجع المرتبط بصفة أساسية بتراجع المساعدات الدولية التي تراجع بنحو 23.0 في المائة لتبلغ قيمتها نحو 983.3 مليون دولار (أقل قيمة للمساعدات الدولية منذ العام 2005)، مع تراجع نسبتها للنتائج المحلي الاجمالي من نحو 15.3 في المائة عام 2010 إلى نحو 11.2 في المائة عام 2011. وقد قلص من حدة هذا التراجع، ما شهدته الإيرادات الجارية الفلسطينية (بما فيها إيرادات المقاصة) من تزايد أثر ارتفاع قيمتها من نحو 1.93 مليار دولار عام 2010 إلى نحو 2.18 مليار دولار، محققة نموا قدره نحو 12.9 في المائة.

وهو الأمر الذي سمح بارتفاع وتزايد قدرة الإيرادات الجارية على تغطية النفقات الجارية، حيث ارتفعت هذه النسبة من نحو 70.9 في المائة عام 2010 إلى نحو 77.50 في المائة عام 2011، إلا أنه لم يكن كافيا ليحد من نمو العجز الكلي للموازنة الفلسطينية (بعد المنح والمساعدات) الذي ارتفعت قيمته إلى نحو 84.9 مليون دولار، مع تزايد نسبته لاجمالي الموازنة من نحو 1.6 في المائة عام 2010 إلى نحو 2.6 في المائة عام 2011⁽¹¹⁾. من ثم يمكن رصد أهم أسباب تحسن أداء الموازنة الفلسطينية في السيطرة على بند صافي الإقراض واستمرار السلطة الفلسطينية في تبني تدابير التقشف أو تقييد وضبط الإنفاق وتعزيز نظام إدارة المال العام من خلال تحديد أولويات الإنفاق وتوحيد آليات الصرف إضافة لتبني سياسات وإجراءات لزيادة الإيرادات العامة لاسيما الإيرادات الضريبية وآليات وسبل تحصيلها.

كذلك فقد أجمعت المؤسسات المالية الدولية على الجهود الإصلاحية التي واصلتها السلطة الفلسطينية خلال العام 2011، والتأكيد على قيام السلطة الفلسطينية باتخاذ خطوات كبيرة ومهمة خلال العقد الماضي في مجال إدارة المال العام وسياسات الموازنة العامة ومعالجة قضايا الإيرادات العامة والإنفاق العام، وإصلاح نظام المشتريات العامة والتوظيف

(11) المصدر : سلطة النقد الفلسطينية 2012، تقديرات لبيانات الموازنة العامة للعام 2011، استنادا لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - فلسطين - رام الله.

الحكومي، وتنظيم القطاع الخاص وعلاقته بالقطاع العام. ورغم هذا التحسن إلا أن هناك مؤشرات أخرى تؤكد استمرار هشاشة الوضع المالي للموازنة الفلسطينية وأهمها :

- بلوغ نسبة العجز (قبل المنح) لإجمالي الموازنة 32.9 في المائة عام 2011، تمت تغطية جزء منه من المنح، وتغطية الجزء المتبقي عبر اللجوء للاقتراض من السوق المحلي، حيث ارتفعت نسبة الدين العام للنتائج المحلي من نحو 22.7 في المائة عام 2010 الى نحو 25.2 في المائة عام 2011، وهو ما يمثل عبئاً على مستقبل الموازنة والاقتصاد الفلسطيني ليصبح هدف السلطة الفلسطينية خفض عجز الموازنة إلى 4 في المائة طبقاً للخطة التنموية الفلسطينية 2011 – 2013 أمراً صعباً ما لم يتم رفع القيود والحواجز الإسرائيلية على الحركة وتأمين الوصول الفلسطيني لكافة الموارد الطبيعية بأسلوب يمهّد لانتعاش القطاع الخاص.

- استمرار اعتماد نحو ثلثي الإيرادات العامة الفلسطينية على عمليات المراقبة الإسرائيلية (المقاصة وإيرادات الجمارك والضرائب على الواردات المفروضة على السلع المستوردة عن طريق إسرائيل)، طبقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1994، وهو ترتيب هش في وضع تسوده التوترات السياسية والأمنية المتكررة.

- تأثر الأسر الفلسطينية الفقيرة سلباً بالإصلاحات المالية التي طبقتها السلطة الفلسطينية، لاسيما خطوات السلطة الفلسطينية لخفض وتقليص بند "صافي الإقراض" تمهيداً لالغاءه تماماً خلال عامين، اعتماداً على بدء استخدام عدادات الكهرباء مسبقة الدفع وخصخصة قطاع توزيع الكهرباء وذلك لضمان السداد و عملية التحصيل المسبق، وهو الأمر الذي يعني فقد الأسر الفلسطينية للوسيلة الأولى والأهم للتكيف مع تردي الأوضاع وتراجع المدخول المالي، وهي وسيلة تأجيل سداد الفواتير، ما يعني زيادة الأهمية النسبية للوسائل والآليات الأخرى للتكيف لاسيما آلية خفض كمية ونوعية الطعام، ما ينذر بتزايد معدلات الخطورة على صحة الشعب الفلسطيني لاسيما فئاته من كبار السن والأطفال ومن ثم تعميق تردي رأس المال البشري الفلسطيني. ومن المتوقع تأثر 43 في المائة من الأسر الفلسطينية (التي تستخدم تأجيل سداد فواتير المرافق للتكيف مع الأزمات) نتيجة هذا الإجراء.

المساعدات الدولية

تجدر الإشارة بداية إلى الصعوبة البالغة في توثيق قيمة المساعدات المتدفقة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو الأمر المرتبط بتعدد الجهات المقدمة لها العربية والدولية (حكومات – مؤسسات مجتمع مدني – منظمات ومؤسسات دولية – أطر وتنظيمات شعبية – نقابات واتحادات)، إضافة لتنوع وتعدد الجهات المتلقية لها في الأراضي الفلسطينية المحتلة (رسمية او حكومية – مؤسسات اهلية وخيرية – بعثات المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة – الأطر النقابية)، هذا بخلاف الصعوبات المتعلقة بتقدير قيمة المساعدات العينية (غير المالية) التي يتم تقديمها لاغاثة ومساعدة الشعب الفلسطيني.

ومما لاشك فيه أن المساعدات العربية والدولية التي قدمت للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية - خاصة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 وما تلا ذلك من تصعيد مستويات العدوان والاستهداف الاسرائيلي لمقومات حياة الشعب الفلسطيني، ولبناء التحتية والانتاجية - قد لعبت دورا هاما في تدعيم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة ذلك العدوان، وتثبيته على ارضه، والحد من انعكاسات تلك السياسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني وكذلك على المواطنين الفلسطينيين. كما أن التجربة قد أكدت كذلك استمرار احتياج الشعب الفلسطيني لتلك المساعدات، نتيجة استمرار تلك الممارسات والقيود الاسرائيلية، في علاقة طردية واضحة، وهي النتيجة التي أكدت كافة التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية بمتابعة تطورات الأوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة (البنك الدولي - الاونكتاد - اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف).

وقد شهد عام 2011 مواصلة المجتمع الدولي تقديم مساعداته للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية ومؤسساته المختلفة، حيث تلقت الموازنة الفلسطينية دعما بقيمة نحو 0.98 مليار دولار، وهي أقل قيمة للمساعدات يتم تقديمها من المجتمع الدولي للسلطة الفلسطينية منذ العام 2005، وهي أقل بنحو 23 في المائة من قيمتها في عام 2010. كما تشير البيانات إلى تراجع متوسط نصيب الفرد الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة من تلك المساعدات من نحو 335 دولار لكل فرد عام 2010 الى نحو 250 دولار لكل فرد عام 2011 مع تراجع نسبة تلك المساعدات للنتائج المحلي الاجمالي من نحو 15.3 في المائة عام 2010 الى نحو 11.2 في المائة عام 2011.

علماً بأن هذه المساعدات لا تتضمن قيمة المساعدات الأخرى المقدمة من مختلف الدول والهيئات غير الحكومية (العربية والدولية)، والتي تتم عبر مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة لمؤسسات المجتمع المدني، وهي المساعدات التي يتعذر حصرها أو تقدير قيمتها. وقد تمثلت الآليات الأساسية لادارة تلك المساعدات في الحساب الموحد للخزينة الفلسطينية التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية، والآلية الأوروبية لمساعدة الشعب الفلسطيني PEGASE وصندوق الائتمان التابع للبنك الدولي وآليات التمويل الأخرى مثل البنك الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة، صناديق التنمية العربية والإسلامية.

ويبقى دور هذه المساعدات امتصاص التأثيرات السلبية للممارسات الإسرائيلية على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، مع إعطاء دور ثانوي لتطوير البنية التحتية الفلسطينية التي تحظى باهتمام أقل في قائمة أولويات المانحين الدوليين، وهو الأمر المرتبط أساساً بالقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الاسرائيلي على تمويل مثل هذه المشروعات بدءاً من الموافقة الاولية على المشروع ، مروراً بالتراخيص المطلوبة، ومن بعد ذلك مدى تسهيل حركة ومرور المواد والسلع والمعدات والخبراء، وهي حزمة القيود التي تؤدي في النهاية الى تعطيل انجاز هذه المشروعات أو في أفضل الظروف مضاعفة كلفة التمويل المقدر لها، وهي الممارسات التي تعوق تمويل مثل هذه المشروعات التنموية، وتؤدي الى احباط القائمين عليها، لتبقى الأنشطة الاغاثية (عديمة الاثر التنموي) هي المجال الأكثر استقطاباً للتمويل والمساعدات الدولية، والتي لن تقضي في النهاية الى أي تراكم تنموي لتلك المساعدات.

مستقبل التنمية وتحدياتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة

استكمالاً للجهود الفلسطينية في مجال الإصلاح والتنمية والتأسيس لركائز الدولة الفلسطينية المستقلة، فقد شرعت السلطة الفلسطينية خلال العام 2011 في تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية للفترة 2011 – 2013، والبالغ قيمة مشروعاتها التنموية نحو 4.2 مليار دولار، والتي جاءت مستندة للإطار العام للخطة الوطنية الفلسطينية للإصلاح والتنمية (2008 – 2010) التي سبق إعدادها في عام 2007، والتي اشتملت على رؤية السلطة الفلسطينية للتنمية، ونالت قبول واعتماد المجتمع الدولي لها في مؤتمر المانحين (باريس – ديسمبر 2007)، الذي انتهى لإقرار مساعدات دولية بقيمة 7.7 مليار دولار). وتتمحور الغايات الأساسية للخطط التنموية الفلسطينية في (السلامة والأمان والحكم الرشيد وتعزيز التقدم والازدهار الوطني وتحسين مستوى وجودة الحياة)، مع التركيز على تقسيم أوجه الإنفاق على أربع قطاعات (قطاع الحكم والقطاع الاجتماعي وقطاع البنية التحتية والقطاع الاقتصادي)، كذلك فقد جاء البرنامج الحكومي الفلسطيني – برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر – فلسطين إنهاء الاحتلال واقامة الدولة 2010-2011، ومن قبله برنامج الانعاش المبكر (2009 – 2010)، في إطار الخطط التنموية الفلسطينية متوسطة المدى وانعكاساً لتوجهاتها وأولوياتها، والتي جاءت كذلك كجهد مكمل للتخفيف من حدة أزمات تجتاح الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، من خلال تخفيف حدة الفقر أو زيادة فرص التوظيف أو انعاش الاقتصاد الراكد.

وفيما يتعلق برصد التطورات التنموية على الأرض خلال عام 2011، فيمكن ملاحظة وجود تطورات ايجابية في بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام (وان كانت غير مستدامة) وأهمها استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتراجع النسبي في معدلات البطالة، وتحسن القدرة النسبية للموازنة الفلسطينية في الاعتماد على مواردها الذاتية، وتراجع مستويات العجز في الميزان التجاري، وكذلك تراجع الأهمية النسبية للواردات الإسرائيلية الصنع بالنسبة لإجمالي الواردات الفلسطينية⁽¹²⁾، إضافة لتراجع نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل لإجمالي العمالة، وتزايد فعالية الحملات الشعبية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، كما انه وبصفة عامة يمكن التأكيد على تمكن السلطة الفلسطينية وبمساعدة المانحين الدوليين وخبرات المؤسسات الإنمائية الدولية، من إنجاز جزء كبير من البناء المؤسسي القادر على الاضطلاع بأعباء قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، حال انتهاء الاحتلال الاسرائيلي وقيوده المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.

إلا أنه ومن جانب آخر، فان العديد من معطيات ومؤشرات الاقتصاد الفلسطيني للعام 2011، تؤكد استمرار ممارسات وقيود الاحتلال الإسرائيلي، عائقاً أساسياً يمنع وضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار التنمية المستدامة، حيث استمر تدمير هيكل الانتاج المحلي، عبر الاستهداف المباشر أو عبر القيود الأخرى، التي تقود جميعها إلى زيادة تكاليف الانتاج الذي يقود بالتبعية الى هروب وتثبيط الاستثمارات واستبدال الانتاج بالاستيراد، وهو الخيار الذي يحمل مخاطر وآثار سلبية على الاقتصاد والتوظيف والناتج، ويعمق من اختلالات الاقتصاد الفلسطيني الهيكلية.

(12) طبقاً لاونكتاد (2011) فقد مثلت الواردات الفلسطينية من السلع والمنتجات الإسرائيلية الصنع 42 في المائة من إجمالي الواردات الفلسطينية التي تندفق للسوق الفلسطيني عبر إسرائيل، مقابل 58 في المائة يتم استيرادها من دول أخرى إلى السوق الإسرائيلي، ثم يعاد تصديرها أو تسريبها للسوق الفلسطيني، ما يعني أن نسبة الواردات الفلسطينية من إسرائيل (فعلياً) لإجمالي الواردات الفلسطينية لا تتجاوز فعلياً الـ 35 في المائة وعند مقارنة ذلك المعدل بالمعدلات التي كانت تسود في عقود الاحتلال السابقة والتي كان متوسطها 75 في المائة، يظهر تراجع أهمية الاقتصاد الإسرائيلي بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني.

كذلك فقد شهد عام 2011 استمرار ضعف وهشاشة هيكل وقدرات الاقتصاد الفلسطيني، لاسيما اعتماد نمو ناتجه الإجمالي على إتباع سياسات اقتصادية توسعية تعتمد بدورها على زيادة الإنفاق العام (وبخاصة الجاري) وهو المتغير المرتهن تماماً إلى عوامل خارجية تتمثل في المساعدات المقدمة من الدول والجهات المانحة ، والإيرادات الجمركية الفلسطينية المحولة من إسرائيل (إيرادات المقاصة). كذلك فقد قاد استمرار تلك القيود والمعوقات الإسرائيلية لعقود طويلة ضد الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته الإنتاجية - لاسيما القيود على الصادرات الفلسطينية وحركة السلع فيما بين الضفة وغزة، وفيما بينهما والعالم الخارجي- إلى تدهور وتقلص معدلات تطور ومواكبة الصادرات الفلسطينية ومستوى حداتها، وقدرتها على المساهمة في التنمية المستدامة للأراضي الفلسطينية. حيث أن صغر حجم السوق الفلسطيني يملئ ويلزم بضرورة التوجه لفتح أسواق خارجية أمام السلع والمنتجات الفلسطينية، لتحقيق وفورات إنتاجية ومستويات أعلى من الفعالية في استخدام مدخلات الانتاج بشكل يسهم في خفض التكلفة وزيادة معدلات التنافسية والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وتوزيع كلفتها على كمية أكبر من الانتاج، بمعنى آخر فإن فتح الأسواق الخارجية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني هو شرط حاسم للتنمية الاقتصادية.

من جانب آخر وفيما يخص التركيز الدولي على قضية البناء المؤسسي الفلسطيني، فقد اتفقت الدراسات التطبيقية الحديثة على الاعتماد المتبادل لكل من بناء المؤسسات والنمو الاقتصادي المستدام، ودورهما معاً في إرساء الأسس الاقتصادية للدول، أي ان انجاز نمو اقتصادي مستدام هو شرط لانجاز وتطوير بنية مؤسسية متطورة، كما أن انجاز بنية مؤسسية متطورة هو شرط لانجاز نمو اقتصادي مستدام. بمعنى أنه لا يجب إيلاء قضية تطوير البناء المؤسسي الفلسطيني الاهتمام والمتابعة من المانحين الدوليين، مع إهمال ما يشهده الاقتصاد الفلسطيني من أشد حالات عدم استدامة نموه الاقتصادي. ما يؤكد عدم القدرة على استدامة كافة الانجازات المؤسسية التي تمكنت السلطة الفلسطينية من إتمامها في الأعوام الماضية، وهو ما يمثل تهديداً كبيراً لجهود حقيقية تم بذلها في السنوات السابقة من السلطة الفلسطينية وكذلك من مجتمع المانحين الدوليين.